E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1999/16
6 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاحصائية
الدورة الثلاثون
١-٥ آذار/ مارس ١٩٩٩
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والإصدار ١,٠ للتصنيف المركزي للمنتجات

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير بناء على مناقشات الفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي، التابع للجنة الاحصائية، في دورته التاسعة عشرة (نيويورك، ١٠-١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٨) بشأن تحسين دور وأداء اللجنة الاحصائية، وخاصة بشأن مدى استصواب إجراء تقييمات (أو استعراضات) للعمل في مجالات مختارة، بما في ذلك التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية (انظر E/CN.3/1999/23، الفقرة ١٣، و E/CN.3/1999/20، الفقرات ٢٧-٣٠). ويهدف التقرير إلى دراسة ما إذا كانت آليات التنسيق الضرورية لتنفيذ وصيانة واستكمال وتنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية قائمة فيما يتعلق بوضع احصاءات الإنتاج والاستهلاك والانفاق والتجارة. أما بشأن التصنيف المركزي للمنتجات، فإن تقييم هذا التصنيف بمجرد نشره يمثل تقديرا لمدى استعداد شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة وسائر الوكالات لتنفيذه، إلى جانب الاستراتيجيات المتصلة بالامعان في تطوير وصيانة التصنيف لدعم الاحصاءات الخاصة بالمنتجات. وترد في الفقرة ٥٥ النقاط المتعلقة بالمناقشة.

* E/CN.3/1999/1.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - بيان أساسي بشأن مدى الحاجة الى تنسيق توقيت استكمالات وتنقيحات التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية	١ -٩	٣
ثانيا - التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية	١٠-٤٠	٤
ألف - لمحة عامة	١٠-١٣	٤
باء - مقاصد وأهداف التصنيف الصناعي الدولي الموحد	١٤-١٦	٥
جيم - تقييم التنفيذ الحالي	١٧-١٩	٦
دال - عوائق التنفيذ	٢٠-٢٧	٧
هاء - آليات وطرق الوفاء بالأهداف	٢٨-٣٢	٨
واو - الاستعداد للمستقبل	٣٣-٤٠	٩
ثالثا - الإصدار ١,٠ للتصنيف المركزي للمنتجات	٤١-٥٣	١١
ألف - لمحة عامة	٤١-٤٢	١١
باء - مقاصد وأهداف التصنيف المركزي للمنتجات	٤٣	١١
جيم - حالة المرحلة الأولى للتنفيذ	٤٤-٥٣	١٢
رابعا - النتائج	٥٤	١٥
خامسا - نقاط للمناقشة	٥٥	١٦

أولا - بيان أساسي بشأن مدى الحاجة الى تنسيق توقيت استكمالات وتنقيحات التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية

١ - تم تنقيح، أو يجري الآن تنقيح، عدد من تصنيفات الأمم المتحدة الموحدة الدولية المستخدمة في البحوث الاقتصادية والاجتماعية، وهي التصنيف المركزي للمنتجات (الذي نقح في عام ١٩٩٧ وأصبح الإصدار ١,٠ للتصنيف المركزي للمنتجات)، وتصنيف المهام الحكومية، وتصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض، وتصنيف أغراض المؤسسات التي تخدم الأسر المعيشية، وتصنيف نفقات المنتجين حسب الغرض (وكانت جميع هذه التصنيفات موضوعا للتنقيح في عام ١٩٩٨).

٢ - وبدأت شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ في مناقشة استعراض التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وذلك عن طريق فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية. وقد يؤدي هذا في نهاية الأمر إلى اتخاذ قرارات بشأن القيام مستقبلا بتحسين تنفيذ وصيانة هذا التصنيف الصناعي الدولي الموحد، إلى جانب وضع خطط لاستعراضه.

٣ - والمنظمة العالمية للجمارك بصدد تنقيح النظام المنسق لوصف وترميز السلع (ومن المقرر تنقيح هذا النظام بحلول عام ٢٠٠٢، ومرة أخرى بحلول عام ٢٠٠٧).

٤ - وقد أكملت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتوها تنقيح التصنيف الدولي الموحد للتعليم (الذي سبق تنقيحه في عام ١٩٩٧).

٥ - وهذه التصنيفات الموحدة الدولية لا ترتبط مع بعضها البعض فقط، بل أنها ترتبط أيضا مع عدد كبير من التصنيفات المتعددة البلدان والوطنية. وعند حدوث تغيير في المعيار الدولي، فإن التصنيفات الموحدة الأخرى تحاول أن تتأقلم مع التغييرات التي أدخلت على الصعيد الدولي.

٦ - وكجزء من عملية التوفيق، تنتشر هذه التغييرات في نهاية المطاف بكافة أنحاء النظام الاحصائي، مما يستلزم الاضطلاع بتنقيحات في كل من التصنيفات الموحدة المتعددة البلدان والوطنية، سواء كانت تصنيفات ذات صلة أم تصنيفات مشتقة، إلى جانب جداول التناظر التي تبين الروابط القائمة بين مختلف التصنيفات.

٧ - وفي ضوء هذا التشابك، ومن جراء محدودية موارد المكاتب الاحصائية الوطنية وغير الوطنية فيما يتعلق بصون واستكمال وتنقيح ما لديها من تصنيفات موحدة، ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن مواعيد سائر تنقيحات هذه المعايير الدولية المترابطة، من قبيل ما سلف ذكره، حتى تتغير جميعها في وقت واحد بأسلوب أكثر تناسقا، وبطريقة أقل تعويقا إلى أبعد حد.

٨ - وقد قدم اقتراح بشأن توقيت التغييرات التي ينبغي إدخالها على التصنيفات الاحصائية لدى الاتحاد الأوروبي، وهي تصنيف المنتجات بحسب النشاط، والتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية، وقائمة المنتجات الصناعية. ويتمثل الهدف في هذا الشأن في ادخال التغييرات اللازمة على التصنيفات الإقليمية بأسلوب متناغم مع توقيتات وتنقيحات المعايير الاحصائية الموحدة. ومن الممكن بالتالي أن يضطلع بكافة التنقيحات المقترحة (دوليا وإقليميا) في نفس الموعد تقريبا. وقد تتأثر مناطق العالم أيضا، بخلاف أوروبا، بالتغييرات المدخلة على التصنيفات الموحدة المستخدمة من قبل الأمم المتحدة وسائر الهيئات والوكالات الدولية، من قبيل المنظمة العالمية للجمارك. فهي سوف تستفيد كذلك من وجود جدول متفق عليه للاستكمالات والتنقيحات الموقوتة.

٩ - وإلى يومنا هذا، لم تبت اللجنة الاحصائية بشأن تنسيق توقيت استكمالات وتنقيحات التصنيفات الدولية الموحدة. ومع هذا، فثمة رأي قوي ينادي بوجوب الاضطلاع بهذا التنسيق، والأمر على هذا النحو لدى فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية والفريق الفرعي المعني بالتصنيفات والتابع لفريق فوربورغ وشعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة. ومن ثم، فإن شعبة الاحصاءات تقترح تشكيل فريق عامل مشترك بين الامانات لمناقشة مواعيد التوفيق والتنقيح فيما يتصل بمجموعة أساسية من التصنيفات التي تتضمن، ولكن لا تقتصر على، تصنيفات الأنشطة والمنتجات. وثمة أهمية أيضا لتنفيذ التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات بالنسبة للكثير من المنظمات الأخرى، سواء كانت منظمات راعية أو مستخدمة للتصنيفات، على الصعد الدولية والمتعددة البلدان والوطنية، مما سيؤدي إلى مزيد من التنسيق. وتقترح شعبة الاحصاءات أن يقوم الفريق العامل المشترك بين الأمانات بإعداد خطة عمل مفصلة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (انظر E/CN.3/1997/17) وللتصنيف المركزي للمنتجات[1] بناء على هذا الافتراض. وينبغي لخطة العمل هذه أن تتضمن قضايا التنفيذ، إلى جانب خطة استراتيجية دولية للامعان في تطوير هذه التصنيفات (انظر أيضا الفقرتين ٣٦ و ٣٧ أدناه).

ثانيا - التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٠ - من المقصود بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية أن يكون تصنيفا معياريا للأنشطة الاقتصادية الانتاجية. ويتمثل هدفه الأساسي في توفير مجموعة من فئات الأنشطة التي يمكن استخدامها عند تقسيم الاحصاءات وفق هذه الأنشطة. وهو يرمي إلى الوفاء باحتياجات الباحثين عن بيانات مصنفة حسب فئات دولية قابلة للمقارنة لأنواع محددة من الأنشطة الاقتصادية. وهو يستهدف

تقديم إطار مستكمل لمقارنة الاحصاءات الوطنية على الصعيد الدولي، ولكنه لا يلغي التصنيفات الوطنية. وهو يشكل بالأحرى نقطة بداية لانطلاق هذه التصنيفات الوطنية.

١١ - وقد وضع الاصدار الأصلي لهذا التصنيف[٢] في عام ١٩٤٨. وعند وضعه، حاولت الأمم المتحدة أن تحقق ثلاث غايات:

(أ) الانتقال إلى مرحلة يمكن فيها تحسين تنسيق الاحصاءات التي تنشرها الوكالات الدولية؛

(ب) كفالة تمكين البلدان الأعضاء من مقارنة المعلومات فيما بين البلدان؛

(ج) إطلاع المكاتب الاحصائية الوطنية على أحدث الأفكار بشأن كيفية تنظيم وعرض الاحصاءات الاقتصادية.

١٢ - وفي مقابل ذلك، كانت الأمم المتحدة تتوقع من البلدان الأعضاء أن تقدم احصاءاتها على أساس التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، أو أن تصبح هذه البلدان في وضع يمكنها من إبلاغ المجتمع الدولي من زاوية هذا التصنيف بعد القيام بشكل مناسب بتحويل البيانات المصنفة إلى المعايير الوطنية. ولا تزال هذه أهداف النظام الاحصائي الدولي، الذي تتصدره اللجنة الاحصائية.

١٣ - وقد نشر ثالث وآخر تنقيح لهذا الاحصاء في عام ١٩٨٩[٣]. وقد تضمن، من بين أهدافه العامة، مراعاة التصنيفات الاقتصادية الأخرى، مثل التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية، والتصنيف المركزي للمنتجات، والتصنيف الموحد للتجارة الدولية. وقد أضافت هذه الأهداف قدرا كبيرا من التعقيد والتقييد لتنقيح التصنيف هذا، ولكنه وفر أساسا لتعليل مختلف أبعاد النشاط الاقتصادي من شتى الزوايا. وكان ثمة إقرار بأن هذا التصنيف ليس مستقلا في حد ذاته، بل أنه جزء لا يتجزأ من شبكة من التصنيفات.

باء - مقاصد وأهداف التصنيف الصناعي الدولي الموحد

١٤ - أوصت القرارات التي اتخذتها اللجنة الاحصائية باستخدام التصنيف الصناعي الدولي الموحد في الأغراض التالية:

(أ) تنسيق تصنيفات الأنشطة الاقتصادية الدولية؛

(ب) تيسير الإتيان باحصاءات وطنية قابلة للمقارنة لإجراء تحليلات اقتصادية؛

(ج) الاضطلاع بالتوفيق بين تصنيفات الأنشطة وتصنيفات السلع والخدمات، مثل التصنيف المركزي لمنتجات، والتصنيف الموحد للتجارة الدولية، والنظام المنسق لوصف وترميز السلع؛

(د) اتباع مبادئ أفضل الممارسات في تطوير واستخدام التصنيفات الاحصائية الموحدة؛

(هـ) الوفاء باحتياجات نظام الحسابات القومية عند تصنيف الأنشطة الاقتصادية.

١٥ - وكان ثمة استخدام واسع النطاق للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، على الصعيدين الوطني والدولي، عند تصنيف البيانات وفق نوعية النشاط الاقتصادي في ميادين الانتاج والسكان والعمالة والدخل القومي وسائر الاحصاءات الاقتصادية. وقامت بلدان كثيرة وبعض من مجموعات البلدان أيضا باستخدام هذا التصنيف باعتباره أساسا لوضع مخطط تصنيفها الصناعي الوطني. وتم التوصل إلى مستوى عال من القابلية للمقارنة فيما بين التصنيفات الصناعية ببلدان أخرى كثيرة والتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وذلك من خلال القيام، قدر الإمكان، بتوفيق الفئات على الصعد المفصلة للتصنيفات الوطنية مع فئة واحدة فقط من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، مما هو موصى به في كل منشور من منشورات هذا التصنيف.

١٦ - وكان ثمة استخدام لهذا التصنيف في نشر وتحليل البيانات الاحصائية، وذلك من قبل الهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

جيم - تقييم التنفيذ الحالي

١٧ - رغم أن التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية قد اعتمد رسميا من قبل اللجنة الاحصائية منذ ١٠ سنوات في عام ١٩٨٩، فإن أكثر من نصف البلدان أعضاء الأمم المتحدة لم يعتمد بعد هذا المعيار الجديد. وفي الوقت الراهن، يستخدم ٨٢ بلدا تصنيفات وطنية مبنية على، أو مشتقة من، التنقيح الثاني للتصنيف، في حين أن ٥٠ بلدا آخر يستخدم تصنيفات وطنية مبنية على، أو مشتقة من، التنقيح الثالث للتصنيف. وثمة ٢٥ بلدا آخر قد تلقى بالفعل تدريبا على تنفيذ هذا التنقيح الثالث للتصنيف.

١٨ - ومن بين البلدان الخمسين التي تستخدم التنقيح الثالث كأساس لتصنيفاتها الوطنية، قام ٣٢ بلدا بتنفيذ التنقيح الأول للتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية، وهو مشتق بكامله من التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. وهذا يشير أيضا إلى أنه لا يجوز فصل الرابطة القائمة بين التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية والتصنيف الصناعي الدولي الموحد.

١٩ - وهناك خمسة بلدان أخرى تستخدم تصنيفات متعددة البلدان (نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية[٤] والتصنيف الصناعي الموحد لاستراليا ونيوزيلندا)[٥] تتصل بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد، أي أنها تستخدم تصنيفات توجد لها جداول تناظرات ذات تفصيلات كافية في التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد.

دال - عوائق التنفيذ

٢٠ - يمكن تجميع الأساليب الكثيرة التي حدت البلدان إلى عدم القيام حتى الآن بتنفيذ التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، على النحو التالي:

(أ) عدم وجود اهتمام كاف بالتنفيذ؛

(ب) نقص الموارد؛

(ج) عدم كفاية القدرات الوطنية؛

(د) نقص الشروط القانونية للتنفيذ.

٢١ - ومن أسباب التقديم السريع لتصنيف جديد، توفر التزام قومي بتنفيذه. والتنفيذ العاجل للتنقيح الأول للتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية، في أوروبا، أو نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية، في أمريكا الشمالية، ما فتئ نتيجة الزام البلدان بموجب القانون بتنفيذ هذين التصنيفين، وذلك من منطلق الاتفاقات والقرارات التي اضطلع بها عند تشكيل السوق الأوروبية المشتركة واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وتفتقر الأمم المتحدة إلى وسائل مماثلة للالزام بتنفيذ التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد على الصعيد العالمي، وهي مضطرة على النقيض من هذا إلى الاتكال على الوكالات الاحصائية الوطنية.

٢٢ - وعند اعتماد التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد بصورة نهائية، أعرب عدد من البلدان النامية عن قلقه إزاء عدم التماس مشاركته في وضع هذا المعيار الجديد، أو إزاء تجاوز ذلك وعدم الاهتمام على النحو اللازم بهذه المشاركة، مما قلل من الالتزام الوطني بهذا التصنيف في بعض الحالات.

٢٣ - وتنفيذ تنقيح من تنقيحات التصنيف الوطني لا يتوقف على مجرد هيكل الاقتصاد الوطني، بل إنه يتوقف أيضا على السياسة الوطنية والاحتياجات الإدارية.

٢٤ - وثمة عقبة واضحة تعوق كثيرا من البلدان عن تنفيذ تصنيف جديد، وهي نقص الموارد المالية والبشرية الملائمة. وهذه تتضمن الموارد الوطنية، إلى جانب الدعم المالي الدولي المقدم مباشرة إلى البلدان والدعم المالي الدولي المتعلق بالمستشارين التقنيين وبرامج التدريب وما إلى ذلك.

٢٥ - والدعم التقني الموفر للتصنيف الصناعي الدولي الموحد مازال محدودا حتى الآن. والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ هذا التصنيف قاصرة اليوم على المبادئ التوجيهية الواردة في الاصدار المنشور من التنقيح الثالث لهذا التصنيف. وثمة فهرس أبجدي متاح فقط في قالب مؤقت. وقد وضع من جانب الهيئة الاحصائية الكندية، ولكنه بحاجة إلى مزيد من المدخلات من قبل سائر البلدان حتى يصبح معيارا دوليا بالفعل. ومن الواجب أيضا أن تعد فهارس أبجدية بلغات غير الانكليزية.

٢٦ - ويتضمن الدعم التقني للتنفيذ كذلك توفير وسائل مناسبة لتقديم مساعدة دولية بشأن مشاكل التصنيف المحددة على الأجل القصير. وقد تحقق هذا بإنشاء خط الأمم المتحدة للاتصال العاجل بشأن التصنيفات، الذي يمكن الوصول إليه عن طريق الهاتف والإبراق التصويري والبريد الالكتروني، مما ثبتت جدواه بالنسبة لبلدان كثيرة.

٢٧ - وفيما يتصل ببرامج التدريب، اقتصر التنسيق والدعم التقني على الصعيد الدولي حتى الآن على أنشطة المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية في مجال تنفيذ التنقيح الأول للتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية في أوروبا وفي عدد آخر من البلدان. وتزمع شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة أن تدعم التدريب في المناطق الاقليمية اعتبارا من عام ١٩٩٩.

هاء - آليات وطرق الوفاء بالأهداف

٢٨ - يجري الآن في شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة استحداث برامج تدريبية لتكييف وتنفيذ التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. وابتداء من عام ١٩٩٩، ستستخدم حلقات تدريبية ومساعدات قطرية خاصة لتوسيع نطاق تنفيذ هذا التنقيح الثالث للتصنيف على الصعيد العالمي. وكما لاحظ فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، فإن التدريب المتعلق بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ قد يوفر وسيلة مناسبة لإدارة التدريب فيما يتصل بأفضل الممارسات الخاصة بالتصنيفات وتقديم التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد باعتباره جزءا من نظام متكامل[1]. ومن الممكن أيضا أن تقرن ببرنامج التدريب خدمات استشارية تقنية من بلدان الدعم.

٢٩ - وينبغي تحسين مدى توفر وجدوى الوثائق الأساسية المتصلة بالتصنيف. وقد أعدت شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة نص التصنيف بكامله في صورة قاعدة بيانات. ويجب أيضا الحصول على فهارس مكتملة وجداول للتناظر في قوالب قواعد للبيانات. ويتعين استكشاف إمكانية توزيع هذه الوثائق على نحو نشط من خلال مواقع شبكة (ويب) العالمية والاسطوانات المدمجة التي تقرأ فقط.

٣٠ - ويتولى خط الاتصال العاجل الخاص بالتصنيفات لدى الشعبة الاحصائية تناول وتسجيل الاستفسارات المتصلة بعملية التحويل من التنقيح الثاني للتصنيف الصناعي الدولي الموحد إلى التنقيح الثالث لهذا التصنيف. وهذا الخط لا يقتصر على الاستفسارات بشأن التصنيف الصناعي الدولي الموحد، بل أنه يعالج كافة الطلبات في مجال التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية، ويشجع الانهج والمبادئ والاتفاقيات العامة المتصلة باستخدام التصنيفات. ويجري تسجيل وتخزين القواعد والتفسيرات والطلبات القياسية في قاعدة بيانات تتضمن سجلا للمعلومات. وهذا السجل يتصل بقاعدة بيانات للتصنيفات التي تحتفظ بها شعبة الاحصاءات. وستشكل الأسئلة والتعليقات الواردة حتى الآن مدخلات للعمل المتعلق باستكمال التصنيف الصناعي الدولي الموحد وتنقيحه في نهاية الأمر.

٣١ - وكانت اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بالتصنيفات الاحصائية مصدرا كبيرا للمناقشات والقرارات والتوصيات المتصلة باستحداث وتنفيذ التصنيفات. وستظل أفرقة الخبراء هذه ترصد عن كثب عملية تنفيذ التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، حسب الحاجة، إلى جانب تقديم توصيات بشأن تحسين فعاليتها.

٣٢ - وقد تود اللجنة الاحصائية في النظر في تشكيل فرقة عمل أو لجنة خاصة لدراسة موضوع تحسين الاصدار الحالي للتصنيف الصناعي الدولي الموحد إلى جانب تنقيحه المحتمل حتى يصبح مضمونه وهيكله ملائمين لوصف الاقتصادات السريعة التغير بالكثير من بلدان العالم. وإنشاء لجنة فرعية تابعة لفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يمثل وجود فرقة عمل مناسبة لهذا الغرض.

واو - الاستعداد للمستقبل

١ - استمرار العمل بشأن الإصدار الحالي

٣٣ - يمكن القيام بتحسينات عديدة للتصنيف الراهن ونشره باعتبار ذلك جزءا من عملية الصيانة والاستكمال، دون تغيير الهيكل الحالي. ومن شأن ادخال منشور هذا التصنيف أن يكون موضوع استعراض من قبل فرقة العمل المقترحة لجعله أكثر نفعا باعتباره مبدأ توجيهيا لتنفيذ التصنيف الصناعي الدولي الموحد واستحداث تصنيفات مشتقة للاحصاءات الوطنية والأغراض الخاصة، من قبيل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والتعدادات، وللاستخدام في نظم البيانات الإدارية.

٣٤ - وكجزء من هذا الاستعراض، يمكن أيضا لجداول التناظر المطبوعة والملاحظات التفسيرية أن تخضع للتعديل، مع ادخال التغييرات التي توافق عليها اللجنة الاحصائية (انظر E/CN.3/AC.1996/R.5). وسيعد وينشر فهرس أبجدي كوثيقة داعمة للتنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد.

٢ - تنظيم عملية الاستكمال والتنقيح

٣٥ - رغم أن التنفيذ المستمر للتنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد يشكل النشاط الرئيسي في المستقبل القريب، فإن التجربة المستقاة من استخدام هذا التصنيف قد أبرزت مدى الحاجة الى القيام باستعراض دوري لهيكله وتعريف فئاته ومبادئه الأساسية.

٣٦ - وتوقيت التنقيحات المستقبلية ينبغي أن يكون قابلا للتنبؤ، وذلك لإتاحة التخطيط على المدى الطويل ورصد الموارد الضرورية للبلدان ومناقشة التغييرات المطلوبة في التصنيفات الدولية والمتعددة البلدان. وهذا التنسيق مع التصنيفات الأخرى يجب أن يكون جزءا من الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمقترح تشكيله (انظر الفقرة ٩ أعلاه).

٣٧ - وسيحتاج هذا الفريق العامل المقترح الى إبراز التقييدات الأساسية التي يتعين فرضها على أي استكمال أو تنقيح مستقبلي للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وذلك للتنسيق مع التصنيفات الرئيسية المشتقة وذات الصلة، مثل التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية، والتصنيف الصناعي الموحد لاستراليا ونيوزيلندا، ونظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية، الى جانب التصنيفات الوطنية. وينبغي أن تناقش إمكانية التلاقي بين هذه التصنيفات في المستقبل، وأن توضع خطة استراتيجية. وثمة أهمية كبيرة لدراسة المفاهيم الأساسية في مرحلة مبكرة من عملية التنقيح، وذلك لتحسين التنسيق بين هذه التصنيفات، كما أن من شأن هذه الدراسة أن تسهم في التلاقي بين هذه التصنيفات في المستقبل.

٣٨ - وهناك حاجة الى كفالة الاحتفاظ بالصلة العضوية القائمة بين التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية، مع القيام في نفس الوقت بكفالة مساهمة جميع المناطق في التصنيف بشكل موضوعي.

٣٩ - وثمة عدد كبير من البلدان يستخدم تصنيفات وطنية مشتقة مباشرة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، أي أنها ليست مشتقة من تصنيفات متعددة البلدان. ومن ثم، فإن المناقشات المتعلقة بالتنقيحات المستقبلية لهذا التصنيف لا يجوز لها أن تكون قاصرة على العلاقات مع التصنيفات المتعددة البلدان القائمة وحدها.

٤٠ - وتقوم شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة باستكشاف استخدام محفل من محافل المناقشة العامة لجمع ومناقشة اقتراحات البلدان وطلباتها بإدخال تغييرات على التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. وفي هذا المحفل، يمكن أن تقترح تغييرات على التصنيف قبل إدراجها في تنقيح جديد. وهذا سيتيح للبلدان الأخرى أن تختبر هذه الاقتراحات على نحو مسبق وأن توفر تغذية عكسية مفيدة للتنقيح النهائي.

ثالثا - الإصدار ١,٠ للتصنيف المركزي للمنتجات

ألف - لمحة عامة

٤١ - يوفر التصنيف المركزي للمنتجات إطارا للمقارنة الدولية للاحصاءات التي تتناول كافة المنتجات (الخدمات الى جانب السلع). وقد ووفق عليه من جانب اللجنة الاحصائية في شباط/فبراير ١٩٩٧، ونُشر في عام ١٩٩٨ بوصفه الإصدار ١,٠ للتصنيف المركزي للمنتجات[٦]. وكان ثمة اهتمام خاص عند النشر بالإمعان في تطوير جزء الخدمات بالتصنيف. ويقدم الإصدار ١,٠ للتصنيف المركزي للخدمات الآن ملاحظات تفسيرية مفصلة تتضمن وصفا لمضمون الخدمات، وهو يشمل فهرسا أبجديا للمساعدة في تصنيف منتجات الخدمات.

٤٢ - وسيمتد تقييم التصنيف المركزي للمنتجات عبر سنوات عديدة، كما ستبلغ اللجنة الاحصائية عن التقدم المحرز على مراحل. وستتناول مرحلة التقييم الأولى، المقرر الاضطلاع بها في عام ١٩٩٩، الآليات المتعلقة بالتنفيذ، وهي ستقدر ما إذا كانت هناك قضايا تصنيفية موضوعية متبقية يلزم تناولها في التصنيف المركزي للمنتجات. وستعالج المراحل التالية نطاق وأسلوب التنفيذ من قبل المنظمات الاحصائية الوطنية والدولية؛ وعقبات التنفيذ؛ والتقدم المحرز في مجال تنسيق سائر التصنيفات المتصلة بالسلع مع التصنيف المركزي للمنتجات، والقيام في النهاية بوضع برنامج لاستعراض هذا التصنيف في ضوء التجربة المكتسبة أثناء استخدامه.

باء - مقاصد وأهداف التصنيف المركزي للمنتجات

٤٣ - أوصت القرارات التي اتخذتها حتى الآن اللجنة الاحصائية باستخدام التصنيف المركزي للمنتجات في الأغراض التالية:

(أ) تنسيق التصنيفات الدولية للسلع والخدمات والتقليل من تكاثرها؛

(ب) توفير تسلسل هرمي لمجموعات السلع بناء على المعايير ذات الأهمية التحليلية مثل الاستعمال النهائي الأساسي (المنفعة/الطلب)، وصناعة المنشأ (العرض)، والخصائص الطبيعية (المادية)؛

(ج) الوفاء باحتياجات نظام الحسابات القومية والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات واحصاءات تجارة السلع الدولية والاحصاءات الناشئة حديثا للتجارة الدولية في الخدمات، وذلك من خلال: '١' الاحتفاظ باتساق مفاهيمي بين هذه النظم؛ '٢' توفير مجموعات عامة للتجارة والصناعة والحسابات القومية من أجل تيسير انتاج احصاءات وطنية ودولية قابلة للمقارنة ومناسبة للاضطلاع بتحليل اقتصادي للتجارة والصناعة والحسابات القومية؛

(د) اتباع مبادئ أفضل الممارسات في تطوير واستخدام تصنيفات المنتجات.

جيم - حالة المرحلة الأولى للتنفيذ

٤٤ - في ضوء حالة التصنيف المركزي للمنتجات، باعتباره تصنيفا مرجعيا دوليا جديدا، قد ترغب اللجنة الاحصائية في دراسة الآليات القائمة في الوقت الراهن لتنفيذه في المرحلة الأولى:

(أ) هل المكاتب الاحصائية مستعدة للشروع في استخدام التصنيف المركزي للمنتجات، والمشاركة في التغذية العكسية اللازمة لصيانته واستكماله؟

(ب) هل توجد آليات تنسيقية للإبلاغ عن المشاكل والقضايا في مجال التنفيذ؟

(ج) هل توقيت استكمال التصنيف المركزي للمنتجات وتنقيحه فيما بعد منسقان على نحو مناسب مع التوقيت المزمع لاستكمال وتنقيح سائر التصنيفات الدولية، مثل النظام المنسق لوصف وترميز السلع والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية؟

٤٥ - وتشارك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في تحديد سياسة دولية تتطلب رصد المنتجات على الصعيد العالمي. وفي إطار هذه الأحوال، يجب أن توضع آليات لبيان مدى نجاح التصنيف المركزي للمنتجات في معالجة كل من الاحتياجات الموضوعية المتباينة للمستعملين الرئيسيين، مثل احتياجات الانتاج والاستهلاك والحسابات القومية وميزان المدفوعات والاحصاءات المستقبلية المتعلقة بالعولمة.

٤٦ - وعند تناول التنفيذ في المرحلة الأولى والشواغل الموضوعية للمستعملين، قد تنظر الدول الأعضاء في ثلاثة مجالات من مجالات العمل داخل اللجنة الاحصائية مما هو مقترح الآن.

١ - الآليات

٤٧ - إن ثمة خطوة رئيسية في المرحلة الأولى تتمثل في دعم التنفيذ الوطني للتنصيف المركزي للمنتجات. ونحن نعلم، على سبيل المثال، أن ١٦ بلدا بمنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحدها قد أعربت عن عزمها على استخدام هذا التصنيف، وأن هناك بلدا واحدا آخر على الأقل بصدد النظر في ذلك[٧]. وقد نفذ الاتحاد الأوروبي تصنيف المنتجات بحسب النشاط، وهو تصنيف للمنتجات يحتفظ بعلاقة مع كل من التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الصناعي الدولي الموحد. وينبغي وضع آليات للإبلاغ للقيام على نحو ناجح باستكمال وصيانة واستعراض التصنيف المركزي للمنتجات، بناء على تفهم كامل للتجربة الاحصائية الوطنية في مجال تصنيف وترميز الدراسات الاستقصائية والسجلات الإدارية باستخدام التصنيف المركزي للمنتجات.

٤٨ - وفي عام ١٩٩٨، بدأ خط الاتصال العاجل الخاص بالتصنيفات، لدى شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة، وسجل قاعدة بيانات التصنيفات الدولية في تسجيل مشاكل تفسير التصنيف المركزي للمنتجات وحلها، مع العمل لإحراز التقدم في مجال صيانته واختباره وإكماله. ويجب أن توضع آليات مماثلة، على الصعيدين الإقليمي والوطني، وأن تنسق هذه الآليات مع نظام شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة لكفالة الاتساق في تفسير واستخدام التصنيف المركزي للمنتجات.

٤٩ - ولجان التصنيفات المشكلة من الخبراء، مثل الفريق الفرعي للتصنيفات التابع لفريق فوربورغ، لها أهميتها بالنسبة للتنفيذ الناجح للأعمال التفسيرية، وتتلقى لجان التصنيفات بالضرورة ما يلزمها من دعم وصيانة عن طريق المساهمات الطوعية للمكاتب الاحصائية. والتفسيرات والقرارات تستند الى الخبرة العملية والفنية للمكاتب الاحصائية الوطنية. وقد وسع نطاق هذا الحوار عن طريق مجموعة من اجتماعات فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية. وثمة توسيع آخر لهذا الحوار من خلال الحلقات التدريبية التي ستنظمها شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة في عام ١٩٩٩، ابتداء من منطقتي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ثم منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠٠٠، مما سيشجع البلدان على تبادل المشاكل والقضايا المتعلقة بتنفيذ التصنيف المركزي للمنتجات. وتستهدف شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة استحداث ونشر مواد تدريبية لدعم هذه الأنشطة، بناء على التجربة الوطنية المقدمة في هذه الاجتماعات.

٢ - استعراض موضوعي لشواغل المستعملين بشأن التنفيذ

٥٠ - وضع الإصدار ١,٠ للتصنيف المركزي للمنتجات في عالم يضم تصنيفات مختلطة للمنتجات، وكان من رأي اللجنة الاحصائية أن التوفيق أمر واجب في هذا المقام. ويعد التصنيف المركزي للمنتجات شرطا ضروريا لتثبيط أو احتواء تكاثر التصنيفات الدولية للمنتجات، من خلال تنسيقها وتوحيدها. ومن أجل الإمعان في تقليل تكاثر التصنيفات، ترى شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة أن الشروع في عملية لاستعراض

جزء السلع من التصنيف المركزي للمنتجات يتسم بشيء من الأولوية؛ فالعمل المضطلع به حتى الآن كان متعلقا، في غالبيته لا بكامله، بتفصيل الخدمات.

٥١ - وينبغي لشعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة أن تمضي في استكشاف مدى إمكانية التقاء التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الموحد للتجارة الدولية للاضطلاع بتحليل اقتصادي للتجارة في السلع. وقد قطع شوط طويل في تنسيق تصنيفات السلع لأغراض تجارة السلع الدولية. وهذا يتضمن قيام الشعبة بوضع مجموعة معقدة من جداول التناظر (بقاعدة البيانات الاحصائية لتجارة السلع الأساسية) وذلك فيما بين مختلف تصنيفات السلع الأساسية. وباستخدام هذه المجموعة من جداول التناظر، اقتُرح أن يختبر استخدام التصنيف المركزي للمنتجات فيما يتصل بتحليل التجارة وعرض البيانات (انظر E/CN.3/1999/4/Add.1). وحيث أن من الممكن الآن أن تستعرض بيانات الإنتاج والتجارة بناء على تصنيف موحد باستخدام التصنيف المركزي للمنتجات، فإن من المهم لبعض الوكالات الأعضاء أن تستكشف التحليل الاقتصادي لهذه البيانات. ويجب على شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة أن تضع خطة استراتيجية لتنسيق تصنيفات السلع الأساسية الدولية المستخدمة في تجارة السلع للتحليل الاقتصادي، وذلك من الأعمال الأخرى التي تستخدم هذا النهج.

٥٢ - ومنذ موافقة اللجنة على التصنيف المركزي للمنتجات، أنجز قدر كبير من العمل بشأن احتمال استخدام هذا التصنيف كوحدة بنائية لتفصيل ووصف التجارة الدولية في الخدمات. وقد استخدم التصنيف المركزي المؤقت[٨] للمنتجات كمصدر من جانب أمانة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة في إعداد الاتفاق العام للتجارة في الخدمات. وبموجب اتفاقات التجارة في الخدمات هذه، وضعت نصوص ذات مركز قانوني تتضمن إحالات واسعة النطاق الى التصنيف المركزي للمنتجات، مما أشار إليه الاتفاق العام للتجارة في الخدمات باعتباره القائمة ١٢٠ لدى فريق التفاوض بشأن الخدمات[٩]. وتعرض التصنيف المركزي للمنتجات لمزيد من التفصيل كيما يستخدم في إعداد الاحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات من خلال استعماله لتحديد فئات القائمة الموسعة للخدمات المدرجة في ميزان المدفوعات وتوفير هيكل لمن قد يرغبون في تجميع مزيد من التفاصيل[١٠].

٥٣ - وثمة عمل إضافي يجري الاضطلاع به لدى شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة لمواءمة التصنيفات الدولية للمنتجات بالأمم المتحدة نفسها:

(أ) في احصاءات الإنتاج الصناعي، أنجز عمل أولي لمحاولة القيام على سبيل التجربة بتوفيق قائمة الأمم المتحدة للمنتجات والمواد الصناعية مع الإصدار ١,٠ للتصنيف المركزي للمنتجات[٢]. وينبغي إكمال هذا العمل بوصفه جزءا من استعراض الجزء المتعلق بالسلع في التصنيف، الذي تضطلع به شعبة الاحصاءات، الى جانب المبادرة التي بدأت بالفعل فيما بين الشعبة واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن مواءمة تسميات السلع التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة[١١]؛

(ب) في إطار الأنشطة المتعلقة باحصاءات الأسعار والاستهلاك، أعدت مشاريع تناظرات لربط التصنيف المركزي للمنتجات بتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، مما يوفر رابطة بين مجموعة السلع المستخدمة في مؤشرات الأسعار ونفقات الأسر المعيشية حسب الغرض والتصنيف المركزي للمنتجات[١٢]؛

(ج) شرعت بعض اللجان الإقليمية في العمل لرصد البرامج الوطنية. وقد أجرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، دراسة، على سبيل المثال، حددت فيها البلدان القائمة في منطقتها والتي أبلغت عن قيامها بتنفيذ التصنيف المركزي للمنتجات، مما يوفر توضيحا كبيرا للممارسات الوطنية في هذا المجال من مجالات العمل[٧]. ومن الضروري أن تشارك اللجان الإقليمية الأخرى أيضا في هذا المجهود.

رابعا - النتائج

٥٤ - يتطلب القيام على نحو مرض بتنفيذ التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات، مع المحافظة على استمرار أهمية هذين التصنيفين، بعض الإجراءات الفورية والمستمرة من قبل المكاتب الاحصائية الوطنية والدولية، وهي كما يلي:

(أ) خطة عمل معتمدة لتوقيت عملية استكمال وتنقيح التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الصناعي الدولي الموحد، باستخدام إطار متناغم يخضع لاستعراض فريق عامل مشترك بين الأمانات، مع تقديمه للجنة الاحصائية كيما توافق عليه؛

(ب) القيام باستجابة سريعة وفعالة ومنسقة على المطالبات الوطنية المتعلقة بالايضاحات والتفسيرات والقرارات فيما يتصل باستخدام التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات، وذلك باستعمال الآليات التي تنفذها بالفعل شعبة الاحصاءات؛

(ج) الاختبار والإبلاغ من قبل المكاتب الاحصائية وأيضا من قبل الفريق الفرعي للتصنيفات التابع لفريق فوربورغ المعني باحصاءات الخدمات، فيما يتصل بالقدرات الحالية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات، وذلك بهدف القيام على نحو سليم ببيان الأنشطة والمنتجات (السلع والخدمات)، مع تقديم المقترحات ذات الصلة لشعبة الاحصاءات حتى تستعرضها فرقة العمل والفريق العامل المشترك بين الأمانات؛

(د) الإبلاغ القطري، والرصد من قبل منظومة الأمم المتحدة عن طريق سجل تصنيفات شعبة الاحصاءات، فيما يتعلق بالمشاكل والقضايا المواجهة والأهداف المتحققة في مجال تنفيذ التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الصناعي الدولي الموحد؛

(هـ) تحسين المواد المتوفرة لدعم تنفيذ الإصدار الحالي للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، الى جانب الشروع في أعمال تحضيرية طويلة الأجل تتصل بالاضطلاع باستكمالات في المستقبل بناء على خطة استراتيجية من وضع الفريق العامل المشترك بين الأمانات.

خامسا - نقاط للمناقشة

٥٥ - قد ترغب اللجنة الاحصائية في أن تناقش، بناء على هذا التقرير التقييمي، والاستنتاجات والتوصيات التالية لفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية واقتراح الفريق الفرعي المعني بالتصنيفات التابع لفريق فوربورغ:

(أ) تشكيل فرقة عمل مشتركة بين الأمانات، برئاسة شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة لإعداد:

'١' الاستراتيجية المتعلقة بتوفيق وتوقيت التنقيحات، فيما يتصل بمجموعة أساسية من التصنيفات الدولية والمتعددة البلدان، التي تتضمن تصنيفات الأنشطة والمنتجات وإن كانت لا تقتصر عليها؛

'٢' خطة استراتيجية لتطويرات وعلاقات تصنيفات الأنشطة في المستقبل، مع القيام بصفة خاصة بمناقشة مزيد من التلاقي بين التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية ونظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية والتصنيف الصناعي الموحد لاستراليا ونيوزيلندا؛

'٣' خطة للمضي في تنفيذ التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات؛ وينبغي أن تتشكل فرقة العمل المشتركة بين الأمانات من الجهات الراعية للتصنيفات والمستخدمين الأساسيين لها، من قبيل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العالمية للجمارك ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية وممثلي نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية والتصنيف الصناعي الموحد لاستراليا ونيوزيلندا، الى جانب البلدان المعنية. ومن شأن فرقة العمل المشتركة بين الأمانات هذه أن تعمل من آذار/مارس ١٩٩٩ الى شباط/فبراير ٢٠٠٠، وأن تقدم استنتاجاتها وتوصياتها الى اللجنة في دورتها القادمة؛

(ب) تشكيل فرقة عمل معنية بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد برئاسة شعبة الاحصاءات بالأمم المتحدة من أجل بدء العمل بشأن ما يلي:

'١' تنقيح مقدمة التصنيف الصناعي الدولي الموحد؛

'٢' تنقيح الحواشي التوضيحية في قطاع الخدمات بالتصنيف؛

'٣' تقييم المبادئ النظرية الأساسية للتصنيف؛

'٤' التنقيح المستقبلي للتصنيف، مع احتمال إنجازه في عام ٢٠٠٧؛

وفرقة العمل هذه، التي ستتألف من خبراء معنيين بالتصنيف، من شأنها أن تبدأ العمل في أيار/مايو ١٩٩٩. وسيتوقف العمل المتعلق بالتنقيحات المستقبلية على القرارات التي ستتخذها فرقة العمل المشتركة بين الأمانات المقترح تشكيلها؛

(ج) خطط عمل واستنتاجات فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية فيما يتصل بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد (انظر E/CN.3/1999/17، المرفق، الفقرات ١٠-١٨)، وفريق فوربورغ المعني باحصاءات الخدمات فيما يتصل بالتصنيف المركزي للمنتجات (انظر E/CN.3/1999/18، المرفق، الفقرات ٧-١٦).

الحواشي

(١) انظر تقرير اجتماع الفريق الفرعي المعني بالتصنيف المركزي للمنتجات التابع لفريق فوربورغ المعني باحصاءات الخدمات، وورقة المعلومات الأساسية للفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق الاحصائي الدولي، نيويورك، ١٠-١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨.

(٢) ورقات احصائية، المجموعة ميم، رقم ٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.58.XVII.7).

(٣) ورقات احصائية، المجموعة ميم، رقم ٤، التنقيح ٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.90.XVII.11).

(٤) نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك).

(٥) التصنيف الصناعي الموحد لاستراليا ونيوزيلندا.

(٦) ورقات احصائية، المجموعة ميم، رقم ٢٧٧، الإصدار ١,٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.XVII.5).

(٧) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٧ (LC/G.2017)، الجدول ٣.

(٨) ورقات احصائية، المجموعة ميم، رقم ٧٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.XVII.7).

(٩) انظر "قائمة التصنيف القطاعي للخدمات: مذكرة من الأمانة" (MTN.GNS/W/120)، ورقة معدة لجولة أوروغواي، أمانة مجموعة "غات".

(١٠) انظر "الاتفاق بين تصنيف خدمات ميزان المدفوعات، وتصنيف الخدمات المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية، والتصنيف المركزي للخدمات: تقرير حالة".

(١١) تقرير اجتماع التوفيق بين تسميات السلع الأساسية المستخدمة من قبل: اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية، وشعبة

الاحصاءات بالأمم المتحدة، وهو تقرير من إعداد شعبة الاحصاءات واللجنة الاقتصادية لأوروبا، جنيف، ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

(١٢) انظر (نوربرت رينر) "الصلة بين تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض والتصنيف المركزي للمنتجات"، أيار/ مايو ١٩٩٧.

- - - - -